



2008/3/31

## أزمة الاقتصاد العالمي وخارطته الجديدة: عوامل ومتغيرات

عبد الحليم فضل الله

يسير الاقتصاد العالمي وراء قاطرة الأزمة الأميركية، وهذا يتمثل حتى الآن بدولار ضعيف، وارتفاع حاد في أسعار المواد الأولية والمنتجات الزراعية والنفط، وتقلب في معدلات الفائدة، ناهيك بالإفلاسات الناشئة عن مشكلة الرهن العقاري. لكن الأسواق حبلت بالمزيد، وهناك خشية متصاعدة من أن تكون الاختلالات الحالية مقدمة للأسوأ ونذراً للركود الكبير. ويزيد المخاوف الأداء المتردد للسلطات النقدية، واستنزاف واشنطن للموارد العالمية بعد أن قارب مجموع ديونها (أي ديون الأسر والشركات والحكومة الفدرالية) ثلاثة أرباع الناتج الإجمالي العالمي، و يتوقع أن تكون قد راكمت خلال ولايتي جورج بوش حوالي 4.5 تريليون دولار عجزاً في الحساب الجاري. وما يثير قلق العواصم الصناعية الكبرى أكثر أن الأزمة قد تنتهي إلى رسم خارطة جديدة للاقتصاد العالمي، تعيد توزيع القوى فيه بين رابحين و خاسرين.

وللدلالة على عمق المشكلة، فإن نسبة الدين الأميركي إلى الناتج الإجمالي لم تتجاوز 130% عشية الانهيار الكبير في الثلاثينات، بينما وصلت حالياً إلى حوالي 270%، والنظام المالي الأميركي مجبر على استئانة قرابة مليارين وربع مليار دولار يومياً من الخارج، تعويضاً عن تدني الميل إلى الادخار الذي انخفض من 18% من GDP عام 2000 إلى 12.8% السنة الأخيرة، وهو ادني مستوى له في ربع قرن.

ولئن اعتادت الرأسمالية على احتواء المخاطر دون التسبب بانهيارات حادة أو كساد شامل، فإن الظروف الراهنة مختلفة، وهناك عوامل عدة قد تمنع تكيف الدول الصناعية بسهولة مع الأزمة، من بينها:

أولاً: تعطل الرافعة التي مثلتها الولايات المتحدة الأميركية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالليوم هي التي تقف على فوهة البركان، مستنفدة قدرتها على تصدير أزماتها، فيما استعمل الاحتياطي الفدرالي الأميركي كل أسلحته تقريباً. ثم إن قدرة أميركا على قيادة الدول الصناعية إلى بر الأمان محكوم بوزن اقتصادها في الناتج العالمي الذي تراجع من 23.67% عام 1980 إلى 13.75% عام 2007، و يتوقع أن يساوي بعد عام الناتج الإجمالي الصيني، الذي مثل قبل عشر سنوات تقريباً أقل من نصف الناتج الأميركي (على أساس تكافؤ القوة الشرائية purchasing-power-parity PPP)

ثانياً: مركزية الأزمة. فما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية السبعينات من القرن الماضي، عرفت الرأسمالية استقراراً ملحوظاً في ظلال التعاليم الكينزية، ومع أنّ تلك الحقبة حفلت بأزمات وطنية قاسية فإنها لم تعرف أزمات إقليمية أو دولية كبرى.

في الفترة التالية بدأت المشكلات تضرب أطراف العالم الصناعي، أميركا اللاتينية في النصف الثاني من الثمانينات، والنمور الآسيوية في العقد التالي، لكن الأزمة تهدد هذه المرة دول المركز، حيث لا وجود لآلية دولية قادرة على احتواء تدهور أوضاعها، فعلى خلاف الدول المتعثرة الصغيرة والمتوسطة، ليس لدى مؤسسات النظام الدولي الماليّة والنقدية الأدوات الكافية والكفيلة بتعويم اقتصادات ضخمة كالاقتصاد الأميركي.

ثالثاً: تنامي المنافسة من خارج النادي الصناعي التقليدي، فأعداد المتربصين في تزايد، وهؤلاء بوسعهم تحويل أزمة الاقتصاد الأميركي من تعثر مؤقت إلى تراجع دائم. ليست الصين وحدها في هذا المضمار، هناك الأسواق الناشئة، والدول الغربية التي حافظت على سياسات اقتصادية معتدلة خلال موجة التحرير المتطرفة، وهناك أيضاً روسيا التي تخطت كارثة التسعينات حين فقدت حوالي 30% من ناتجها أثناء محاولتها بناء دولة على الطراز الغربي. وها هي تفلح في مضاعفة ناتجها في أقل من عشر سنوات.

رابعاً: السياسات النقدية الخاطئة التي باتت عماد السياسات الاقتصادية الغربية. وبحسب اريك لوبوشيه فإنّ مراقبين ومسؤولين كثراً يحملون الاحتياطي الفدرالي الأميركي مسؤولية عن المال الرخيص، فمديره السابق آلان غرينسبان قضى باعتماد الفوائد المنخفضة لتحفيز النمو ما شجع الأسر أيضاً على توسيع استدانته واستهلاكها، وأدى إلى زيادة الواردات وتعظيم العجز التجاري. الجدير ذكره أن زيادة مديونية الأسر ترافق مع تراجع حصة الأجور في الناتج العالمي من 71% عام 1981 إلى أقل من 60% عام 2006، ما اثر سلباً على العجلة الاقتصادية التي يساهم الأجراء في تحريكها.

وعلى العموم هناك أكثر من اتجاه لتفسير تطورات الاقتصاد العالمي، فالأزمة من ناحية هي مولود اقتصادي لكائن سياسي يمثلّه جنوح الإدارة الأميركية نحو العنف، ولولا التوتر الدولي لم تلامس أسعار النفط المعدلات التي سجلتها أثناء صدمة النفط الأولى في سبعينات القرن العشرين (بالأسعار الثابتة)، والأزمة تتصل من ناحية أخرى بطريقة تمويل واشنطن لفاتورة حرب العراق الضخمة التي يتوقع أن تصل إلى 6000 مليار دولار في غضون أربع سنوات، وتفضيلها الديون على الضرائب، وتجاوزها ربما عتبة تنقيد الدين (أي طباعة العملة الخضراء دون تغطية

كافية). كما ترتبط أزمة الاقتصاد الغربي بتعاظم حجم اقتصاد البلدان النامية ليشكل نصف الناتج العالمي بالقوة الشرائية، وزيادة طلب الصين التي تكوّن وحدها خمس الناتج العالمي على المواد الأولية، وقد سجل قطاع البناء الصيني نمواً سنوياً منذ عام 2000 متوسطه السنوي 18.5% تقريباً، فيما زاد الناتج الصناعي 50% خلال خمس سنوات.

قد يكون قطاع النفط بحاجة إلى استثمارات هائلة تتجاوز 1000 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة ربعها تقريباً في منطقة الخليج، لاستعادة التوازن بين العرض والطلب، وقد يكون التنين الصيني مسؤولاً جزئياً عن ارتفاع أسعار المعادن والخامات، مع أنّ نمط النمو الآسيوي المرتفع ما زال على حاله منذ أكثر من عقد ونصف، لكن هناك حقيقتان لا يمكن تجاهلهما، عند تفسير الأزمة الراهنة وتحديد مستقبل الاقتصاد العالمي: من جهة التكلفة الباهظة المترتبة على الكمين التاريخي الذي وقعت فيه الولايات المتحدة في العراق، والتي ستسددها أجيال عدة، ومن جهة ثانية بدء انتقال مركز الاقتصاد العالمي من الغرب إلى الشرق.